

الطبقة الوسطى ودورها في التحول الديمقراطي "دراسة في الحالة العربية"

و. وجيه عفرو علي

الكلمات الافتتاحية: الطبقة الوسطى، التحول الديمقراطي، الاقتصاد الحر، الاجتماع السياسي.

الملخص

ان الطبقة الوسطى تمثل المقوم الاجتماعي الاساسي لتحقيق التحول الديمقراطي خصوصاً في المجتمعات العربية التي تمر اليوم في مرحلة تاريخية مهمة على صعيد البناء الديمقراطي وتحقيق العدالة والحرية . وان الكثير من هذه المجتمعات تشهد دعوات للتحول الديمقراطي كحل لتجاوز المشكلات التي تعاني منها ، إلا أنها لا تدرك ان هناك مستلزمات اساسية ينبغي توافرها قبل الحديث عن الديمقراطية ، ومن هذه المستلزمات وجود طبقة وسطى فاعلة وواعية ، لأنها تصلح ان تكون محكومة وان تكون حاکمة في الوقت نفسه نظراً لما تتمتع به من خصائص اقتصادية واجتماعية ، ولان وجودها يقلل من الفجوة الكبيرة بين الاغنياء والفقراء ، الأمر الذي يؤدي الى تحقيق التوازن والانسجام المجتمعي ومن ثم الاستقرار السياسي ، إلا ان الطبقة الوسطى في هذه المجتمعات تعاني كثيراً من الضعف والانقسام وعدم الفاعلية لممارسة دورها السياسي نتيجة الاوضاع السياسية والاقتصادي التي عاشتها ، مما يجعل ضرورة العمل على توفير بيئة مناسبة لتنمية وإيجاد مثل هذه الطبقة لكي يكون الطريق نحو الديمقراطية طريقاً سليماً .

Abstract

The middle class represents the basic social pillar for achieving democratic transformation, especially in the Arab societies, which are today at an important historical stage in terms of democratic building, justice and freedom. And that many of these societies are witnessing calls for a democratic transition as a solution to overcome the problems they suffer from, but they do not realize that there are basic obligations should be available before talking about democracy, and these requirements the existence of a middle class and effective and aware, because they can be governed and be in charge of time itself because of its economic and social characteristics, and because its existence reduces the large gap between the rich and the poor, Which leads to the balance and harmony of the community and then political stability, but the middle class in these communities suffer a lot of weakness and division and ineffectiveness to exercise their political role as a result of political and economic conditions, which makes the need to work to provide an environment suitable for the development and creation of such a class So that the path to democracy is a sound one.

المقدمة

ان الطبقة الوسطى بوصفها البناء الاجتماعي والاقتصادي ودورها في تحقيق التحول الديمقراطي وإقامة النظام السياسي الديمقراطي قد تم التأكيد عليه قديماً عند مفكري الاغريق القدماء لا سيما أرسطو الذي قال: ان في كل المجتمعات توجد هناك ثلاث طبقات رئيسية: طبقة الأغنياء، وطبقة الفقراء، وبين هاتين الطبقتين توجد الطبقة الوسطى التي تصلح ان تكون حاکمة ومحكومة في الوقت نفسه .

وتؤكد خبرة التطور السياسي والديمقراطي في المجتمعات الأوروبية منذ الانتقال من الانظمة السلطوية الشمولية الى الانظمة الديمقراطية ان واحد من أهم

المستلزمات الأساسية للتحويل الديمقراطي هو ضرورة وجود طبقة الوسطى^(١) ، الامر نفسه ينبغي العمل عليه في المجتمعات العربية المعاصرة التي تشهد تحولات في تغيير أنظمة الحكم ، وهو ضرورة بذل الجهور لإيجاد مثل هذه الطبقة ، إلا ان هذه الطبقة في هذه المجتمعات تتميز بعدم التجانس في الشروط الاجتماعية والاقتصادية والفكرية ، وهناك تناقضات واضحة بينها وتعاني من الضعف والانقسام، نتيجة الانقسام المجتمعي الواضح بين الأغنياء والفقراء، الأمر الذي يهدد بالنتيجة الاستقرار السياسي والاجتماعي، فهي خليط من المدنيين والعسكريين التي أفرزتها حاجة الدولة الى وجود كادر بيروقراطي أثناء مرحلة الاستعمار وما بعدها . أملاً مساهمة هذه التحولات في إيجاد ما يمكن ان تسمى بـ"الموجة الرابعة للديمقراطية"، ولكن هذه الموجات الشعبية التي خرجت للتغيير وطالبت بالديمقراطية والحرية وانهاء الحكم الشمولي، تبين أنها بعد سقوط الحاكم تختلف جميعها بقبول البديل المناسب لمرحلة بعد التغيير، وتتصور ان الديمقراطية تقتصر فقط على تغيير الحاكم أو القيام باجراء الانتخابات ، وتناسى بأن هناك مستلزمات وقواعد ضرورية لقيام الديمقراطية وبناءها السليم ، وان تغيير الحاكم ليست الا خطوة أولى ومهمة للتحقيق التحويل المنشود على أساس ان التغيير الحقيقي هو تغيير المجتمع وبناء الانسان بناءً سليماً ، وليس تغيير الحاكم فقط ، لذلك ان هذه المجتمعات بحاجة ماسة الى تحقيق الثورة الفكرية والثقافية التي تستدعي مرجعة كل مفاصل الحياة الاساسية بما فيه الخطاب السياسي والديني والاجتماعي بما ينسجم مع القيم والمبادئ المعاصرة التي تقدر الانسان وتجعله محور الاهتمام اي بمركزية الانسان .

(^١) Walter F. Murphy, Constitutional Democracy: Creating and maintaining a just political order Johns Hopkins University Press, 2007, p17.

أهمية الدراسة:

في ظل هذا السياق تكمن أهمية الدراسة في ان هناك تلازم وثيق بين تحقيق التحول الديمقراطي ووجود الطبقة الوسطى لما لها من دور واضح في حياة المجتمعات ، ولا وجود للأولى دون الثانية ، وهذا التلازم يقوم على توفير الارضية المجتمعية المناسبة للتحول الديمقراطي الصحيح ، وهكذا فان المجتمعات العربية بحاجة الى إعادة هيكلة نفسها بالشكل الذي يساهم في عدم السماح في وجود إنقسام مجتمعي .

فرضية الدراسة:

ان الفرضية التي تقوم عليها الدراسة تؤكد ان (وجود الطبقة الوسطى الفاعلة والمؤثرة تعد من المستلزمات الاساسية التي يجب توافرها في أي مجتمع لنجاح الديمقراطية فيه، إذ أنها تمارس دور اساسي وفعال في تحقيق التحول الديمقراطي)، بمعنى ان نشوء الديمقراطية في أوروبا ارتبط بنشوء الطبقة الوسطى وتطورها، ويُقال ان الديمقراطية لا يمكن ان تنشأ وتنمو إلا بوجود هياكل وبنى إجتماعية ضمن بناء طبقي تلعب فيه الشرائح الوسطى دوراً كبيراً . بمعنى آخر اذا كانت هذه الطبقة قوية وفعالة يكون هناك امكانية أوسع لتحقيق الديمقراطية ، واذا كانت ضعيفة وهشة أو منقسمة سيكون تحقيق الديمقراطية أمراً صعباً .

هدف الدراسة:

بناءً على ما سبق ، فإن الهدف من هذه الدراسة هو رصد وتحليل وتقييم طبيعة الطبقة الوسطى وعلاقتها بالتحول الديمقراطي ، وتسليط الضوء على واقع الطبقة الوسطى في الدول العربية والتي تعاني من الضعف والإنقسام ، وذلك إستناداً الى قراءة تحليلية للادبيات الرئيسة التي تناولت هذا الموضوع ، أي ان البحث يرمي إلى إستخلاص ومناقشة النتائج التي تتعلت بقضايا المجتمع والتحول الديمقراطي بما يساهم في تعزيز قيم ومستلزمات الديمقراطية .

منهجية الدراسة ومقارباته:

إعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي ، أي تحليل البنية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات العربية لا سيما الطبقة الوسطى التي تعاني من الضعف والانقسام وتحديد الأسباب والعوامل المؤثرة فيها للوقوف على طبيعة هذه الطبقة وخصائصها في الواقع القائم ومدى ضرورتها وفعاليتها في دعم الديمقراطية ، بوصفها تمثل المستلزم الاجتماعي الرئيس للديمقراطية .

هيكلية الدراسة:

فقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاث محاور وخاتمة ، تناول المحور الأول تحديد مصطلحات البحث لا سيما مفهومي الطبقة الوسطى والتحول الديمقراطي، بينما عالج المحور الثاني خصائص الطبقة الوسطى العربية ، في حين خصص المحور الثالث لتوضيح العلاقة بين الطبقة الوسطى والتحول الديمقراطي، أما الخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الدراسة .

المحور الأول - تحديد مصطلحات الدراسة (الاطار النظري):

ان مشكلة تحديد المصطلحات في البحث العلمي تحتل أهمية كبيرة ، الأمر الذي يتطلب تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة هذه وتوضيحها كخطوة أولى من مهام النظرية السياسية ، لكي يتسنى معرفتها معرفة تامة كشرط مسبق لمعرفة أهميتها وكيفيه الاستفادة منها في المجتمعات العربية ، وعليه يتناول هذا المحور نقطتين أثنتين وهما كالآتي:-

١- مفهوم الطبقة الوسطى:

وعليه ان للطبقة الوسطى مفاهيم عديدة ومتنوعة نظراً لإختلاف الايديولوجي والفكري، فالطبقة الوسطى هي الجسر الطبيعي بين المجتمع وعالم السياسة، فلا غرابة ان تتخرج أغلب التيارات الفكرية والتنظيمات والاحزاب السياسية

والاجتماعية من هذه الطبقة ، وهي لا تعبر عن شريحة إجتماعية واحدة ، وهي ليست كتلة متجانسة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ، ولا تعبر عن سلوكيات إجتماعية واحدة^(١) ، ولذلك من الصعب تحديد الطبقة الوسطى بطريقة حدية ، لكن من الممكن تحديدها بشكل عام بنوع من عدم الدقة ، وذلك بالنظر لموقعها من الطبقة العليا والدنيا ، أي ان كل الفئات التي لا تعتبر طبقة عليا ولا طبقة دنيا ، فهي تندرج ضمن الطبقة الوسطى ، علماً انه ليس هناك ليس هناك حدود واضحة تفصل بين الطبقات الثلاث ، لكن هناك مؤشرات كمية وأخرى كيفية يمكن الإستعانة بها لتحديد مضمين الطبقة الوسطى ، فهناك المؤشرات الكمية المرتبطة بمستوى الدخل وأسلوب المعيشة ونوع التعليم ، وهناك مؤشرات الكيفية المرتبطة بأنماط السلوك التي تعبر عن وضع نفسي وإجتماعي وسياسي أيضاً ، هذه المؤشرات تؤثر في مكانة هذه الطبقة وموقعها في الهرم الاجتماعي ، وكذلك في وظائفها وأدوارها السياسية^(٢) .

وبالاستناد إلى وثيقة صادرة حديثاً عن الاسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) يحدد الوثيقة تعريفين للطبقة الوسطى من منظورين مختلفين عن الآخر ، فالتعريف الاول ينطلق من منظور الاقتصادي ، فيحدد هذه الطبقة بالأفراد الذين تتراوح مستوى دخلهم أو أنفاقهم بين عتبتين نقديتين بغض النظر عن خصائصهم الاجتماعية ، ومن هذا المنظور يصنف الافراد حسب درجة الحرية التي يتمتعون بها للإستهلاك ، وعلي نحو أكثر تحديداً الطبقة الوسطى على أنها تشمل الأفراد الذين يتخطى مجموع أنفاقهم خطأً للفقر المحدد بشكل مناسب ، ولا يتجاوز أنفاقهم على السلع والخدمات غير الاساسية قيمة خط الفقر المحدد ،

(١) عبد العلي حامي الدين، الطبقى الوسطى ومهام الانتقال الديمقراطي ، شبكة الاندلس الاخبارية ، (المغرب:

٢٠١٣): مقال منشور على الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنت) على الموقع: www.maghress.com

(٢) عبد العلي حامي الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .

ويحدد التعريف الثاني هذه الطبقة من منظور الاجتماعي بالإستناد إلى مجموعة من الخصائص الاجتماعية بغض النظر عن مستوى الرفاه المادي أو الدخل أو الانفاق ، وعلى نحو أكثر تحديداً تضم هذه الطبقة العاملين في القطاع الخاص أو العام في فئة الوظائف المكتسبة ويملكون مؤهلات تعليمية ثانوية أو أعلى ووفقاً للدراسات المتوفرة تعبر هذه الخصائص ملازمة للهوية المجتمعية للطبقة الوسطى العربية ، وتشير هذه الوثيقة إلى هذه الفئة المجتمعية بالعمال ذوي المهارات أو المهنيين^(١) .

وعليه ان مصطلح الطبقة الوسطى يضم كتلة واسعة من الفئات الاجتماعية التي تتباين فيما بينها تبايناً شديداً من حيث موقعها في عملية الانتاج ، ومن ملكية وسائل الانتاج ، ومن ثم في حجم ما تحصل عليه من دخل^(٢) .

٢- التحول الديمقراطي:

لا توجد نظرية أستحوذت على الإهتمام مثل النظرية الديمقراطية ذلك لان البحث فيها هو البحث في طبيعة الدولة ، ومن ثم فإنه يندرج في إطاره عدداً من القضايا التي كانت موضع بحث وخلاف في تاريخ الفكر الإنساني مثل طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وأساس الطاعة السياسية أو الالتزام السياسي ، والتوازن بين الحقوق والواجبات ، وبين الحرية والسلطة ، وبين السلطة والمجتمع المدني ، وهكذا يتبين ، ان الشرعية الديمقراطية هي الشرعية الوحيدة التي لا بديل عنها ، أي ان البحث في الديمقراطية هو البحث في الشرعية ، شرعية الدولة وشرعية النظم السياسية .

(١) الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير ، (نيويورك: مطبوعة الأمم المتحدة صادرة عن الاسكوا ، ٢٠١٤) . ص ٢٣ .

(٢) هويدا عدلي رومان ، الطبقة الوسطى في مصر دراسة توثيقية تحليلية ، (القاهرة: برنامج المشاركة في بحوث التنمية ٢٠٠٩) . ص ١٤ .

في الواقع ، الجميع يعرف ان الديمقراطية لها تاريخ طويل ، مما يثير قدراً
الاتفاق والتداخل وأكتسبت معاني مختلفة باختلاف العصور ، فهي تعني أشياء
مختلفة لشعوب مختلفة في أزمنة وأماكن مختلفة ، وحتى القرن الثامن عشر
والثامن عشر لم يعرف سوى ديمقراطيات محددة ، وكانت الديمقراطية موضوعاً
للمنظرين والمفكرين أكثر من كونها مدخلاً للنظم السياسية ، وعلى المستوى
الفكري قادت هذه المفاهيم والمبادئ الى القول ان هناك ثلاث مدخلات
معاصرة لدراسة الديمقراطية المعاصرة :-

١- مدخل لغوي بسيط ، وفكلمة الديمقراطية ترجع في أصولها الى الاغريق /
أثينا ، وبالاعتماد على منهجية تفكيك المصطلح وإعادة تركيبه يتبين أنها
تتكون من مقطعين: (ديموس) وتعني حكم ، و (كراتوس) العامة ، وبالجمع
الكلميتين نصبح امام معنى حكم العامة ، أو حكم الفقراء بالتعبير
الارسطوي ، وحكم الجهلاء بالتعبير الأفلاطوني^(١) .

٢- المدخل الثاني ينظر الى الديمقراطية بوصفه فلسفة وثقافة على المستوى
السياسي والإجتماعي على حد سواء ، فهناك تباراً كبيراً من الدراسات
المعاصرة يتناول رؤية مفكري النظرية الديمقراطية الأباء المعاصرون ، وفي
مقدمة هؤلاء (ألكسي دي توكفيل) (١٨٠٥-١٨٥٩) الذي تميز
دراسته الموسومة بـ (الديمقراطية في أمريكا) بدفاعه عن الحرية كقيمة عليا
للديمقراطية ، وانها تقوم على المساواة في الشروط الإجتماعية ، وانها
متحققة في المجتمع الأمريكي على اعتبار ان حكومات الاقليم هي
القاعدة وحكومة المركز هي الاستثناء، كما وضع أيضاً شروط

^(١) Leslie Lipson, The Democratic Civilization, (New York: Oxford University Press, 1964) p.20

ومستلزمات الديمقراطية والتهديدات التي توجهها^(١) . كما يمكن الإشارة الى المفكر الايطالي الماركسي (أنطونيو غرامشي)(١٨٩١-١٩٣٧) الذي بدوره ركز على العوامل الثقافية كمدخل للتحليل السياسي والاجتماعي في تحليل المجتمع والعلاقة بين الطبقات ، على عكس ما ذهب اليه (كارس ماركس)(١٨١٨-١٨٨٣) عندما أكد على أهمية العوامل الاقتصادية ووسائل الانتاج كمدخل للصراع الطبقي الأمر الذي يستدعي في نهاية المطاف إحداث التغييرات السياسية .

٣- والمدخل الثالث يقوم على وصف دراسة الأنظمة السياسية الديمقراطية ، لكن يتم فهم الديمقراطية ، ان هذا المدخل يعبر عن معضلة النظرية الديمقراطية المعاصرة ، لأن دراسة الأنظمة السياسية الديمقراطية يمكن ان يتحقق من خلال المبدأين الآتين ، وهما:-

١- مبدأ الحكومة الديمقراطية (المواطنة) .

٢- مبدأ المجتمع الديمقراطي (المجتمع المدني) .

من الواضح ان هذين المبدأين يقومان على أساس الفصل بين المجال السياسي والمجال المدني على اعتبار ان لكل من المجالين مداه الخاص ، الأمر الذي يساهم في تعزيز الديمقراطية وإزدهارها .

وفي ضوء ذلك ، فقد إهتمت أدبيات عديدة بعملية التحول الديمقراطي بوصفها تعني الانتقال من نظام شمولي سلطوي إلى نظام ديمقراطي حر ، فضلاً عن معالجة وبحث أسباب تعثرها وطرح بعض الأفكار التي تدور حول كيفية تفعيل عملية التحول ، يجب ان نكمل الصورة بتحديد المراحل التي ينبغي المرور منها لتجاوز حالة الجمود السياسي التي تعاني منها المجتمعات العربية المعاصرة، والتي

(¹) Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, Volumes I and II , (New York 'Bantam Dell' translated by Henry Reeve, 2000) , p.p124-128

ينبغي ان تكون كل هذه المراحل حاضرة بالذهن ومرتبة بعناية الواحدة مع الاخرى ، فهناك من يرى ان عملية التحول الديمقراطي تمر بثلاث مراحل رئيسة، والتي يمكن تحديدها على هذا النحو^(١):-

١- مرحلة الإعداد: وتمثل هذه المرحلة بنضال سياسي طويل وغير حاسم ، هنا يتحدى الافراد والجماعات والطبقات الحاكم اللاديمقراطيين ، يقود إلى إغتيال النظام غير الديمقراطي .

٢- مرحلة إتخاذ القرار: والتي يجري خلالها إتخاذ قرار مدروس بواسطة القادة السياسيين كي يؤسسوا بعض جوانب الإجراءات الديمقراطية المفصلية ، وتتأسس في هذه المرحلة عناصر واضحة المعالم من نظام الديمقراطي .

٣- مرحلة الترسخ: بمعنى ينبغي ان تصبح الممارسات الديمقراطية جزءاً راسخاً في الثقافة السياسية على إعتبار أنه كلما زادت الممارسة زاد التراكم الثقافي الديمقراطي .

يذكر ان هذه المراحل لا تمثل مساراً مقدراً ستتبعه أو يجب ان تتبعه جميع البلدان ، فليس هناك قانون تاريخي يؤكد بأن الانظمة يجب ان تتحول من التسلطية الى الديمقراطية ، والوصف الاكثر دقة للنسق النمطي في العالم النامي هو التآرجح بين التسلطية والديمقراطية الهشة ، نتيجة غياب عوامل عديدة لا سيما غياب أو ضعف الطبقة الوسطى ، وسوف يتم معالجة طبيعة هذه الطبقة وخصائصها كثيراً في القادمة .

المحور الثاني - خصائص الطبقة الوسطى العربية:

(١) غيورغ سورنسن ، ترجمة (عفاف البطاينة) ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمآل في عالم متغير ، ط ١ ، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٥) . ص ٧٦-٨٧ .

ان معظم المجتمعات العربية تعاني من إنقسام مجتمعي واضح نتيجة التفاوت الحاد بين الفقراء والاعنياء وداخل هذا المشهد توجد الطبقة الوسطى العربية الحديثة التي تتميز بتحالف بعض فئاتها مع الطبقة الحاكمة وتنتفع من هذه الوضعية ، بينما غالبية الفئات الأخرى وباقي الطبقات تعاني الفقر والحرمان ، الأمر الذي يستدعي مراجعة جذرية شاملة للبنية الاقتصادية والاجتماعية كمدخل لتحقيق التحول الديمقراطي المطلوب^(١) . ومن منطلق هذه الخلفية فأن هذه الطبقة تتميز بوجود شرح كبير بينها وعدم وجود إنسجام إجتماعي وإقتصادي واضح بين صفوف أبنائها حول الاهداف والمصالح التي تجمعها ، فضلا عن عدم وجود وعي بحقوقها وواجبتها وأهمية دورها في تحقيق التغيير المنشود .

ومما لا شك فيه ان الطبقة الوسطى في أي مجتمع تعد صمام أمان وعامل إستقرار ، وكلما إتسعت قاعدة هذه الطبقة دل على عافية المجتمع وصحة حركته وقوته ، وهذا بالطبع يعزى إلى ديناميكية الحراك الاجتماعي الصاعد والنازل في تلك الطبقة التي تمثل حلقة الوصل الاجتماعي بين طبقتي الفقراء والاعنياء ، لذلك فهي تمثل العمود الفقري لأي مجتمع متقدم حضارياً واقتصادياً ، وذلك لأنها هي محور الحياة الاقتصادية والثقافية وأفرادها يكسبون رزقهم من مهن تعتمد بصورة رئيسة على إنتاجهم الفكري أو المهني أو العلمي ، الأمر الذي يدعم الإتجاه نحو بناء الديمقراطية ، إلا ان الواقع العربي يشير إلى العكس من ذلك إذ تعاني من هذه الطبقة من إنحسار واضح في ممارسة هذه الدور في عدم الديمقراطية وترسيخ قيمها ومبادئها ، فضلاً عن إنحيار الأمل والهدف المشترك بين صفوف أبنائها^(٢) . لذلك

(١) محمد الحماصي ، الطبقة الوسطى تتأكل في فوضى الربيع العربي ، (جريدة العرب ، العدد (٥٧٤١) ، السنة (٣٦) ، لندن ، في الخميس ٢٠/٢/٢٠١٤) ، ص٧.

(٢) حمد بن عبد الله اللحيان ، أهمية الطبقة المتوسطة وأهم أسباب إنحسارها ، (جريدة الرياض ، العدد (١٥٥٨٦) ، الرياض ، في الجمعة ٢٥ فبراير ٢٠١١) .

فان إحدى التحديات الكبرى التي تواجهها عملية التحول يتمثل في وجود خلل في قاعدة البناء الاجتماعي وهو الطبقة الوسطى الأمر الذي يؤدي إلى حدوث خلل وتصدع في عملية التحول الديمقراطي ككل ، لذلك يجب التحقق من أسس البناء قبل الشروع بالبناء نفسه ، تحاشياً للأضرار المحتملة في المستقبل ولكي يكون البناء سليماً وصحيحاً . مما يعني ان الطبقة الوسطى في الحالة العربية تعاني من أزمة كبيرة تتعلق بتفتتها وإنقسامها مما جعل دورها ضعيفاً في الحياة السياسية الامر الذي يتطلب بنائها إنطلاقاً من بناء الانسان الذي يعد الأساس في أي عملية التغيير المطلوب خصوصاً التغيير الديمقراطي والتي ستكون محور مهمتنا المقبلة في فهم العلاقة بين الطبقة الوسطى والتحول الديمقراطي .

المحور الثالث - العلاقة بين الطبقة الوسطى والتحول الديمقراطي:

ان التحول نحو الديمقراطية ليس عملية سياسية فحسب ، بل تتطلب أيضاً تغييراً اجتماعياً ، فمن دون إجراء تغييرات لتصحيح أشكال اللامساواة واسعة الانتشار في كثير من المجتمعات ، قد ينخفض الدعم السياسي للقادة المنتخبين ديمقراطياً ، وتحدث دوامة من نزاع الشرعية عن النظام الديمقراطي^(١) . وهكذا ان الطبقة الوسطى تمثل فضاءً ملائماً لترويج قيم الحرية وإعتناقها ، فالأصل في هذه الطبقات ان تكون متطلعة لقيم الديمقراطية والحرية ، إذ تفيد دراسات عديدة ان نجاح التحول الديمقراطي في حالات كثيرة (أوروبا الشرقية امريكا اللاتينية ، حتى في أفريقيا) إستندت إلى حاضنة هذه الطبقة بالذات بشكل حاسم، إذ ان قيم المشاركة السياسية ونتاج النخب السياسية وترسيخ مبادئ احترام الحقوق المدنية ومكافحة الفساد تنهض على تطلعات هذه الطبقة وما يحدث فيها. لذلك يمكن القول ان مشاركة الطبقة الوسطى ستكون حاسمة في أي تحول اجتماعي وسياسي

(١) غيورغ سورنسن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٥.

مقبل على إعتبار ان الطبقات الاجتماعية ليست كئلاً بشرية ولا مفردات إحصائية، بل هي جماعات ثقافية وسلوكية^(١).

وفي تحليله للمستوى الإقتصادي والإجتماعي من أجل بناء مجتمعات حرة وديمقراطية في العالم يشير (لاري دايموند) في كتابه "روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة" الى الأساس المركزي والترابط الوثيق بين النمو الإقتصادي والتغيرات الاجتماعية من خلال القول: ان تحقيق بلد ما معدلاً متوسطاً من التنمية يؤدي الى ظهور بوادر اللامساواة ويتقلص التباعد الإجتماعي والإستقطاب السياسي بين الطبقات ، ان التنمية الإقتصادية بتحقيقها إنتاج دخل مرتفع وأمن إقتصادي أكبر ، وتعليم مجال واسع ، فهي تحدد على نمو واسع شكل الصراع الطبقي من خلال السماح لمن هم في الطبقات الدنيا بتطوير مواقف على المدى البعيد ووجهات نظر سياسية أكثر تعقيداً ومتدرجة ، كما ان الدول التي تعرف تنمية إقتصادية كبيرة تصبح مجموعات الطبقات المتوسطة فيها بشكل متزايد واثقة من قدرتها على الدفع بمصالحها إلى الامام عبر سياسة إنتخابية^(٢) .

هناك دليل مقنع تماماً ان من المستلزمات التحول الديمقراطي الصحيح ، هو ضروره وجود شريحة واسعة من الطبقة الوسطى مدركة لحقوقها وواجباتها في آن واحد داخل المجتمع ، أي لا بد من وجود مستوى مقبول من الادراك داخل هذه الطبقة يصلح للعمل الديمقراطي ، وتوفر معلومات كافية عن متطلبات الترشيح والإنتخاب ، والدول العربية اليوم بحاجة ضرورية الى تحقيق تحولات إجتماعية وإقتصادية واسعة وليس فقط تغيير الحاكم ، من أجل إيجاد مثل هذه الطبقة

(١) المهدي مبروك ، الطبقات الوسطى العربية والتحول الديمقراطي ، في يوليو ٢٠١٧ ، مقال منشور على الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنت) على الموقع: www.alarabu.co.uk

(٢) لاري دايموند ، ترجمة (عبد النور الخراقي) ، روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة ، ط ١ ، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، ٢٠١٤) . ص (١٥٦-١٥٧) .

بوصفها تعد من الأسس السليمة والرصينة للتحول نحو الديمقراطية وتجاوز الأخطاء والجوانب السلبية التي تعاني منها هذه الدول . بمعنى ينبغي العمل على توفير مستلزمات الديمقراطية قبل الحديث عن التحول الديمقراطي ، فالدولة لا تمت بأي صلة الى الديمقراطية ، إذا لم تتوفر فيها هذه المستلزمات ، ومن ثم فإن هذه الطبقة تمثل إحدى أهم الوسائل لتحويل الحاجات والمطالب الشعبية الى سياسات عامة ، الأمر الذي يؤدي الى تحقيق المشاركة الديمقراطية الواسعة والفاعلة عبر المؤسسات والمنظمات الوسيطة من أحزاب وجماعات مصالح ومنظمات المجتمع المدني من أجل زيادة نطاق وفعالية المشاركة السياسية في تغيير عملية صنع القرار لخدمة المصلحة العامة .

وتكمن المسألة في معرفة ما يشهده المجال العربي من تغييرات وتحولات مهمة ، إلا وهو تغيير حاكم مستبد ، إلا ان هذا الانفجار الداخلي ومحجىء حاكم جديد لا يعني تم التحول من مجتمع مغلق شمولي الى مجتمع مفتوح ديمقراطي ، أو النظام الى نظام ديمقراطي ، أو بناء المؤسسات الى بناء ديمقراطي ، فثورات الشعوب قد تغير الحكام ، ولكن ليس بالضرورة ان تغيير ما تم تشيده منذ عشرات السنين ، وبالأخص البناء الأمني والإداري والثقافي وما تلاها من كبت للحقوق والحريات في جميع جوانبها . فإن وجود مؤسسات قوية وفعالة هي الأخرى تعزز حكم القانون والديمقراطية . بمعنى فإن ذلك سيبدو واضحاً من خلال المؤسسات السياسية التي يبنها النظام ، والتي تكون ذات أبعاد بنيوية ، لأن أي مجتمع ضعيف البناء المؤسساتي لا يستطيع على كبح الإفراط في الرغبات الشخصية والاثرة الضيقة ، ولأن السياسة عالم منافسة ، فإنه من دون مؤسسات سياسية قوية ، لا يمتلك المجتمع الوسائل الكافية لتحديد وتحقيق مصالحه المشتركة ، لأن القدرة على إيجاد مؤسسات سياسية ، هي القدرة على خلق مصالح عامة ، فضلاً عن ذلك ان فكرة وجود المؤسسات لا ترتبط بالدول الديمقراطية تحديداً ، بل أنها تخلق المقدمة

الطبيعية لها وتنضج الشروط المهمة لوجودها عندما يسود القانون والمساواة تحت ظله^(١) . إلا ان الدول العربية بشكل عام ومنذ مرحلة الاستقلال التي مرت بها والى الوقت الحاضر قد أهملت الدور الأساس الذي من الممكن ان تلعبه هذه الطبقة في بناء الدولة الحديثة على أسس الديمقراطية والحرية وسيادة أحكام القانون .

نظراً لهذا التشخيص لا بد من الاشارة إلى ان العبرة ليست بالانتقال من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي فحسب ، ولكن بترسيخ الديمقراطية ، بما يضمن إستمرارية النظام الديمقراطي ، وعدم حدوث ردة أو إنتكاسة ، بحيث تستقر قواعد النظام الديمقراطي ، وتكتسب شرعية مجتمعية ، وتصبح إختياراً نهائياً لمختلف الاطراف العملية السياسية وتكون محل احترام من الجميع ، وبالتأكيد فإن ذلك يتطلب تأسيس قيم الديمقراطية في الوعي الجمعي ، من خلال غرس ثقافة سياسية ديمقراطية لدى مختلف فئات المجتمع ، وتقوية المجتمع المدني والطبقة والوسطى ، وتحقيق درجة معقولة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتعزيز التوازن بين الدولة والمجتمع كمدخل أساس في فهو أوضاع البلدس^(٢) .

وهناك من يرى ان للطبقة الوسطى دور مشهود في الحياة السياسية في مختلف الدول والمجتمعات العربية ، وكانت هذه الطبقة بمختلف شرائحها القاعدة الاجتماعية للعديد من الاحزاب والحركات السياسية ، كما ان القطاعات المثقفة منها قامت بصياغة فكر وبرامج هذه الاحزاب والحركات ، ابتداءً من حزب الوطني

(١) حميد حمد السعدون ، التنمية السياسية والتحديث في العالم الثالث ، ط ١ ، (بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع ، ٢٠١١) ، ص(٥٣-٥٤) .

(٢) حسنين توفيق إبراهيم ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر: خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري ، ط ١ ، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية - مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٦) . ص(٢٢-٢٣) .

العراقي في مصر في سبعينيات القرن التاسع عشر الى حزب الوطني بقيادة مصطفى كامل ومحمد فريد وحزب الوفد وجماعة الاخوان المسلمين والتنظيمات الماركسية وحزب مصر الفتاة ، وما تزال الفئات الوسطى في مصر تشكل حتى الان قاعدة وقوام الاحزاب والتنظيمات السياسية النظر عن توجهاتها الفكرية مثل حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي (اليساري) والحزب العربي الديمقراطي الناصري وحزب العمل وجماعة الاخوان المسلمين ، فضلاً عن عشرات التنظيمات الخجوة عن المشروعية ، كما ساهمت الطبقة الوسطى في بناء القطاع الاهلي والمجتمع المدني من خلال الاف الجمعيات الاهلية التي تصدرت مبكراً لتحمل مسؤولية نشر التعليم الوطني والحفاظ على الصحة، وتتصدى الان للدفاع قضايا المرأة وحقوق الانسان والتنمية والدفاع عن السلام والمصالحة والتنمية، كما شكلت النقابات المهنية للمحامين والأطباء والمهندسين والصحفيين وغيرهم، ونشطو من خلال النقابات بدور وطني وديمقراطي واضح وأرسوا تقاليد إيجابية للممارسة هذه المهنة فساهموا بذلك في البناء الديمقراطي والاجتماعي^(١) .

علاوة على ذلك كان لهذه الطبقة في مصر على سبيل المثال دور أساسي في إصدار الصحف والعمل في وسائل الاعلام المرئية والمسموعة ، وفي تبني قضايا التنوير ومعالجة قضايا الثقافة والتعليم بما يدعم قدرة المجتمع المصري على التطور ومواكبة تحديات العصر في النصف الأول من القرن العشرين ، ولم يكن مصر نموذجاً فريداً للدور الإيجابي للطبقة الوسطى في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية ، بل يلاحظ ان السمات نفسها في الدول العربية الاخرى ، إذ شهدت سوريا ولبنان والعراق وفلسطين والمغرب والجزائر وتونس وغيرها أدواراً مشابهة ، إذ ساهمت هذه الطبقة في تأسيس الاحزاب السياسية ، وتأسيس منظمات المجتمع

(١) عبد الغفار شكر ، الطبقة الوسطى والمستقبل العربي ، (الحوار المتمدن ، في ٩/٥/٢٠٠٥) .

المدني والنقابات المهنية والصحافة الحديثة وطرح قضايا الثقافة المعاصرة والاصالة كمدخل للتحويل الديمقراطي^(١). ومن هذا المنطلق يمكن ان تكون هذه الطبقة أيضاً القوة المحركة لتحسين مقومات الحكم والمساءلة، لأنها الطبقة الرئيسة في المجتمع التي تدفع الضرائب وتسجل مستويات عالية من المساءلة في الحياة السياسية ، ولذلك ينبغي ان يؤدي توسع هذه الطبقة الى إزدياد المطالبة بمساءلة الحكومة وأرساء قواعد الحكم الديمقراطي^(٢) .

وقدر تعلق الأمر بالعراق فإن تواتر الزيادة في نسبة وحجم الطبقة الوسطى حسب الأرقام لا تعني قوة ونفوذ دور هذه الطبقة لا في الحياة السياسية ولا في الحياة الاقتصادية أيضاً ، وذلك لان معظم فئات هذه الطبقة هم موظفين في الدولة، أي ان النسبة الكبرى من فئات هذه الطبقة هم موظفين في الدولة ، أي أن النسبة الكبرى مارست معهم وعلى مؤسسات المجتمع المدني سياسية ابتلاع، فاصبحت هذه الدولة (أكبر رب عمل) من جهة و (جهاز ضبط وسيطرة) من جهة أخرى^(٣) .

وفي العراق أيضاً ان نمو الدولة الحديثة في تركيبة المجتمع ، وأطلق العنان لأوسع نمو في طبقات الوسطى الحديثة التي غزت أجهزة الدولة من الأسفل ، رغم أنها كانت مستبعدة من أعلى ، وجدت هذه الطبقة منفذاً للتعبير عن نشاطها في الأحزاب السرية من أسفل بفعل إستبعادها من فوق ، ان بناء الدولة يعني إتساع قاعدة الطبقات الإجتماعية الجديدة ، ومن ثم ضحور الطبقات الإجتماعية القديمة

(١) المصدر نفسه .

(٢) الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ .

(٣) عامر حسن فياض ، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة ، ط ١ ، (عمان - الأردن: دار أسامة للنشر ، ٢٠٠٩) ، ص ١٣٠ .

، وان عدم إستجابة النظام السياسي لهذا التغير أوقعه في لجة أزمات متتالية أودت به آخر الأمر^(١) .

بما ان الفساد والظلم الاجتماعي في توزيع الثروة وقمع الحريات تعد عوامل مشتركة حاضرة في كل ثورات الربيع العربي ، فأن الطبقة الوسطى حاضرة بقوة في هذه الثورات كقائدة دون قيادات فردية في أي بلد من بلدان التي شهدت تحركات واحتجاجات شعبية ، وداخل الطبقة الوسطى كان للقوى الدينية حضور قوي في مصر وتونس والقوى القبلية أكثر حضورا في اليمن ، بينما كان للقوى الدينية والقبلية حضور شبه متساو في ليبيا ، غير ان القوى الدينية تحاول بسط هيمنة غير ديمقراطية على المرحلة الانتقالية في كل من تونس ومصر وليبيا^(٢) .

الخاتمة

يتضح مما تقدم ان للطبقة الوسطى دور كبير ومؤثر في عملية التحول الديمقراطي من خلال ترسيخ ثقافة سياسية قائمة على إحترام الحقوق والحريات وقبول الآخر والسعي لإيجاد فضاء سياسي مفتوح يعزز فيه القيم والمبادئ الديمقراطية في الممارسات الرسمية وغير الرسمية ، من أجل بناء دولة مدنية عصرية . إلا ان هذه الطبقة في المجال العربي تعاني من إنحسار واضح في ممارسة دورها الأساسي لأسباب تتعلق بطبيعتها الانقسامية وعدم وجود تجانس ووعي مشترك بين أبنائها ، كما ان هذه المجتمعات هي مجتمعات مغلقة من تتسم بعدم وجود ثقافة ديمقراطية تساهم في تحقيق التحولات الاجتماعية .

(١) فالخ عبد الجبار ، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق ، (القاهرة: مركز أبن خلدون للدراسات الإنمائية ، ١٩٩٩) . ص٥٧ .

(٢) محمد الحماصي ، مصدر سبق ذكره ، ص٧ .

وهكذا يتضح وجود ترابط ظاهري بين الطبقة الوسطى والديمقراطية ، ان تحقيق الديمقراطية لا يتم من دون وجود الطبقة الوسطى ، وإعلاء من شأن هذه الطبقة بصفتها بديلاً مناسباً في تعزيز الاستقرار السياسي في المجتمع . ولا يمكن للديمقراطية ان تسود بمعزل عن الطبقة الوسطى ، ولا يمكن لهذا الطبقة ان تظهر وتنمو وتزدهر بدون وجود مجتمع ديمقراطي . وكذلك تبين ان تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي يساهم في دعم الديمقراطية .

المصادر والمراجع :

- ١- أحمد موسى بدوي ، تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي ، ط ١ ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٣) .
- ٢- فالح عبد الجبار ، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق ، (القاهرة: مركز أبي خلدون للدراسات الإنمائية ، ١٩٩٩) .
- ٣- هارولد لاسكي، ترجمة (أبراهيم كبة)، تأملات في روح العصر، (بغداد: مطبعة النفيس، ١٩٤٠).
- ٤- صامويل هانتجتون ، ترجمة (عبد الوهاب علوب) ، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، ط ١ ، (الكويت - القاهرة: دار سعاد الصباح ، ١٩٩٣) .
- ٥- لاري دايموند ، ترجمة (عبد النور الخراقي) ، روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة ، ط ١ ، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، ٢٠١٤) .
- ٦- عبد العلي حامي الدين ، الطبقي الوسطى ومهام الانتقال الديمقراطي ، (شبكة الاندلس الاخبارية، المغرب، ٢٠١٣)، مقال منشور على الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنت) على الموقع: www.maghress.com
- ٧- الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير ، مطبوعة الأمم المتحدة صادرة عن الاسكوا، نيويورك ، ٢٠١٤) .
- ٨- هويدا عدلي رومان ، الطبقة الوسطى في مصر دراسة توثيقية تحليلية ، (برنامج المشاركة في بحوث التنمية ، القاهرة ، ٢٠٠١) .
- ٩- عامر حسن فياض، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، ط ١، (عمان-الأردن: دار أسامة للنشر، ٢٠٠٩).
- ١٠- عبد الغفار شكر ، الطبقة الوسطى والمستقبل العربي ، (الحوار المتمدن ، في ٢٠٠٥/٥/٩) .
- ١١- غيورغ سورنسن ، ترجمة (عفاف البطاينة) ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيروتات والمأمول في عالم متغير ط ١ ، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٥) .
- ١٢- محمد الحمامصي ، الطبقة الوسطى تتأكل في فوضى الربيع العربي ، (جريدة العرب الدولية ، العدد ٥٧٤١) ، السنة (٣٦) ، لندن ، في الخميس ٢٠/٢/٢٠١٤) .

- ١٣- المهدي مبروك ، الطبقات الوسطى العربية والتحول الديمقراطي ، في يوليو ٢٠١٧ ، مقال منشور على الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنت) على الموقع: www.alaraby.co.uk
- ١٤- حمد بن عبد الله اللحيدان ، أهمية الطبقة المتوسطة وأهم أسباب إنحسارها ، (جريدة الرياض ، العدد (١٥٥٨٦) ، الرياض ، في الجمعة ٢٥ فبراير ٢٠١١) .
- ١٥- حميد حمد السعدون ، التنمية السياسية والتحديث في العالم الثالث ، ط ١ ، (بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع ، ٢٠١١) .
- ١٦- حسنين توفيق إبراهيم ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر: خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري، ط ١، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية – مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٦) .
- 17- Walter F. Murphy, Constitutional Democracy: Creating and maintaining a just political order, (Johns Hopkins University Press, 2007).
- 18- Kate Nash, Contemporary Political Sociology: Globalization, Politics and Power, Second Edition, (United Kingdom :Wily –Blackwell Publication, 2010).
- 19- Leslie Lipson, the Democratic Civilization, (New York: Oxford University Press, 1964) .
- 20- Alexis de Tocqueville, translated by (Henry Reeve) ، Democracy in America, Volumes I and II، (New York: Bantam Dell, 2000).